يناير 2021

الملخص التنفيذي

واجه إقتصاد المملكة العربية السعودية مؤخرًا بعض الضغوط بسبب إنخفاض أسعار النفط الخام عالمياً، والتخفيضات في مستويات إنتاج النفط، وتصاعد التوترات التجارية وسط تباطؤ معدلات النمو للإقتصاد العالمي. وفي الوقت نفسه، إرتفع الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية خلال السنوات القليلة الماضية حيث ركز على توفير المنافع الإجتماعية، وتنمية القطاع الخاص، والتنويع الإقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، أدى الإنتشار السريع لفيروس كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم إلى إنخفاض النشاط الإقتصادي ودفع الحكومة إلى إعلان حزم التحفيز والحد من خطط الإنفاق المدرجة في الميزانية. ومع ذلك، أدى تبني المملكة العربية السعودية لإجراءات حكيمة إلى الحد من تأثير الأزمة على المملكة، نتج عنها تراجع عدد حالات الإصابة يوميًا، مما أدى إلى تخفيف تدريجي للقيود وتحسن النشاط الإقتصادي.

أبرز الأحداث في عام 2020

إنتشار فيروس كوفيد-19: سجلت المملكة العربية السعودية أول حالة إصابة بالفيروس في مارس 2020، وبعد ذلك سرعان ما إستحوذ الفيروس على المملكة، حيث إرتفعت الحالات إلى 200 ألف بحلول نهاية يونيو 2020. وقد إتخذت الحكومة التدابير السريعة من خلال تنفيذ عمليات الإغلاق وفرض قيود السفر للحد من تأثير الوباء على الإقتصاد. وقد أسفر تأثير إنتشار الفيروس على المملكة بشكل واضح في الربع الثاني من عام 2020؛ ومع ذلك، ساعدت إجراءات التباعد الإجتماعي والإغلاق الصارمة على إبطاء وتيرة إرتفاع حالات الإصابة، مما مكن الحكومة من تخفيف جميع القيود ببطء.

إنخفاض أسعار النفط: مع حرب الأسعار بين المملكة العربية السعودية وروسيا، أعلنت الأولى عن زيادة إنتاج الخام إلى جانب تخفيضات كبيرة على إمداداتها النفطية، في محاولة لكسب المزيد من الحصة السوقية. ومع ذلك، في الوقت الذي يكافح فيه العالم الوباء وفرض الحكومات لعمليات الإغلاق بهدف إحتواء الإنتشار للوباء، مارست حرب أسعار النفط مزيدًا من الضغوط على أسعار النفط وأدت إلى إنهيار أسواق الطاقة.

قيود على العمرة والحج: فرضت الحكومة السعودية قيودًا سريعة على دخول حجاج العمرة والحج، وقد مُنع الحجاج من أداء العمرة، بينما سُمح عشرة آلاف حاج فقط بأداء فريضة الحج. ومع ذلك، مع تخفيف القيود في وقتٍ لاحق من العام، تم رفع الحظر عن العمرة، مما سمح للسكان والمواطنين بأداء العمرة.

الإجراءات المالية لمكافحة فيروس كورونا: أعلنت المملكة العربية السعودية عن عدة إجراءات مالية للتخفيف من تأثير الوباء، بما في ذلك تأجيل مواعيد تقديم الإقرارات الخاصة بالزكاة وضريبة القيمة المضافة وضريبة الإنتاج. كما تم إعادة تخصيص أموال في الميزانية بقيمة 47 مليار ريال لمساعدة وزارة الصحة؛ و التي بموجبها تم صرف 60٪ من رواتب موظفي القطاع الخاص. هذا بالإضافة الى إعفاء مؤقت من الضريبة: حيث تم السماح بخصم 30٪ لمدة شهرين على فواتير المرافق للقطاع التجاري والصناعي والزراعي؛ والإعلان عن حزمة تحفيز بقيمة 50 مليار ريال للشركات الصغيرة والمتوسطة.

زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة: أعلن المسؤولين في السعودية أيضًا عن إجراءات تقشفية، بما في ذلك رفع معدل ضريبة القيمة المضافة إلى 15٪ من 5٪ السابقة، لتعزيز الإيرادات الحكومية وتضييق عجز الميزانية. وقد تم تفعيل السعر الجديد إعتبارًا من 1 يوليو 2020.

مؤسسة النقد العربي السعودي قدمت دفعة تحفيزية: خفضت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) معدلات إعادة الشراء الرئيسية وعكس إعادة الشراء بنسبة 1.25٪ لكل منهما إلى 1.00٪ و 0.50٪، على التوالي، في مارس 2020. وأصدرت تعليمات للبنوك بتأجيل سداد القروض على القروض الحالية و إقراض المزيد من الأموال للشركات الصغيرة والمتوسطة عن طريق ضخ 50 مليار ريال في النظام المصرفي.

صندوق التنمية الصناعية السعودي يطلق حزمة دعم صناعي بقيمة مليار دولار: في يونيو 2020، أعلن صندوق التنمية الصناعية السعودي عن حزمة تحفيز بقيمة مليار دولار لدعم المشروعات الصناعية المتضررة من الوباء، حيث ستسمح الحزمة للشركات بتأجيل المديونيات وإعادة هيكلة القروض وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتهدف هذه الخطوة إلى مساعدة أكثر من 500 مشروع صناعي في المملكة العربية السعودية تأثر بالوباء.

جدول المحتويات

نظرة عامة على موازنة 2021	3
الميزانية تركز على الرعاية الصحية وإجراءات مكافحة جائحة كوفيد-19	3
نظرة عامة للإقتصاد	5
سينكمش الإقتصاد في عام 2020؛ ومن المتوقع أن يتعافى تدريجياً في عام 2021	5
إنخفاض أسعار النفط تؤثر على إيرادات قطاع النفط	5
صفقة دول الأوبك + تهدف لخفض الإنتاج وتحقيق الإستقرار في أسواق النفط	6
تأثر القطاع غير النفطي بالإجراءات المتخذة للتخفيف من تأثير الوباء الصحي	7
الحكومة ترفع معدل ضريبة القيمة المضافة إلى 15٪ لتعزيز الإيرادات غير النفطية	9
إتساع العجز المالي في عام 2020	9
إرتفاع الدين الحكومي لسد العجز المالي في عام 2020	10
إرتفاع التضخم مع إرتفاع معدل ضريبة القيمة المضافة	12
تضرر الإستهلاك الخاص أثناء عمليات الإغلاق؛ بداية ظهور الإنتعاش في الربع الثالث من عام 2020	12
التطورات الرئيسية الأخرى في عام 2020	13
المملكة العربية السعودية تسجل أول إصابة بالفيروس في مارس 2020؛ ساعدت الإجراءات الإستباقية التي قادتها الحكومة في السيطرة على إنتشار الفيروس	13
إعلان قيود السفر المؤقتة على العمرة والحج	13
السعودية تعلن عن مجموعة من الإجراءات المالية لمكافحة كوفيد-19	14
مؤسسة النقد العربي السعودي تنتهج مسار الحكومة بشأن إجراءات التحفيز	14
صندوق التنمية الصناعية السعودي يطلق حزم بقيمة 1 مليار دولار لدعم المشروعات الصناعية	15
آفاق عام 2021	16
صندوق النقد الدولي يرفع توقعات النمو في المملكة العربية السعودية لعام 2020 في أكتوبر؛ توقعات بانتعاش إقتصادي في عام 2021	16
نظرة عامة على التحديات والمخاطر	17
أداء سوق الأسهم	18
تفوق مؤشر تداول على نظرائه من مؤشرات أسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي من حيث الأداء منذ بداية العام حتى عام 2020	18
تعافى مؤشر تداول إلى مستويات ما قبل كوفيد-19 في أكتوبر 2020	18
أهم الإختيارات القطاعية وتوصيات الأسهم لعام 2021	20

نظرة عامة على موازنة 2021

الميزانية تركز على الرعاية الصحية وإجراءات مكافحة جائحة كوفيد-19

تهدف حكومة المملكة العربية السعودية إلى توفير النمو والإستقرار للإقتصاد، حيث تسعى الدولة إلى مكافحة إنخفاض أسعار النفط والأزمة الإقتصادية المستمرة التي شكلها جائحة كوفيد-19. ومن المتوقع أن ترتفع الإيرادات الحكومية بنسبة 10.3٪ على أساس سنوي لتصل إلى 849 مليار ريال، مقارنةً بإيرادات السنة المالية 2020 المقدرة البالغة 770 مليار ريال، مع زيادة الإيرادات الضريبية (نمو بنسبة 30.8٪ على أساس سنوي إلى 257 مليار ريال) والإيرادات الأخرى بما في ذلك عائدات النفط وعوائد الإستثمار وما إلى ذلك (نمو بنسبة 3.2٪ على أساس سنوي إلى 592 مليار ريال) من المتوقع أن تساهم بنسبة 30.3٪ و 69.7٪، على التوالي، من إجمالي الإيرادات.

من المتوقع أن ينخفض الإنفاق الحكومي بنسبة 7.3٪ على أساس سنوي إلى 990 مليار ريال (نمو بنسبة 34.5٪ من إجمالي الناتج المحلي للسنة المالية 2021) في محاولة لخفض العجز من 298 مليار ريال (12.0٪ من إجمالي الناتج المحلي للسنة المالية 2020) المقدّر في السنة المالية 2020 إلى 141 مليار ريال (4.9٪ من إجمالي الناتج المحلي للسنة المالية 2021) المدرجة في الميزانية في السنة المالية 2021. كما ستلجأ الحكومة الى الإقتراض العام وسحب الإحتياطيات الحكومية لتوفير الإستقرار للمملكة وسط ظروف غير متوقعة.

من المتوقع أن تنخفض الإحتياطيات الحكومية لتحقيق الموازنة للميزانية بحلول عام 2023

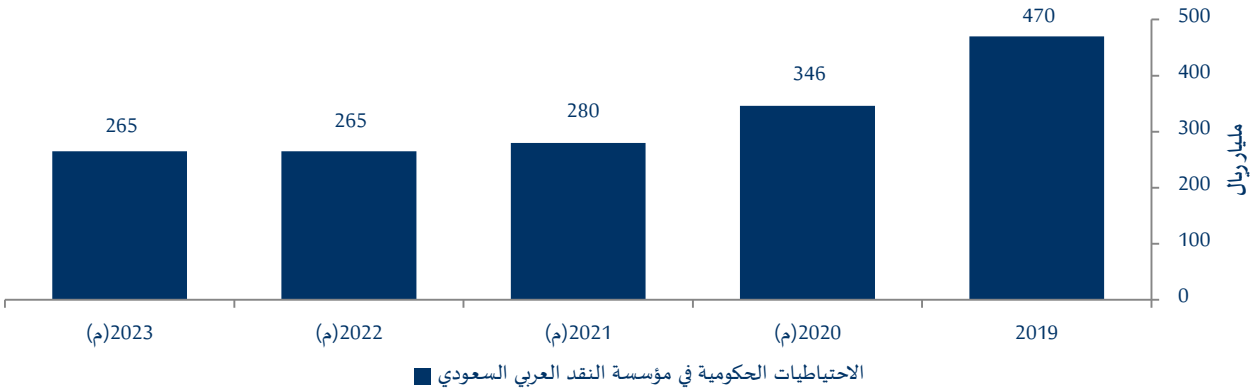

المصدر: وزارة المالية

إرتفعت مخصصات الميزانية للإدارة العامة والبنود العامة والصحة والتنمية الإجتماعية في السنة المالية 2021 مقارنة بالسنة المالية 2020، حيث تركز الحكومة على توفير المزيد من الوظائف وخدمات الرعاية الصحية بمستوى أفضل للحد من الأثر الإجتماعي والإقتصادي للوباء. وقد واصل قطاع التعليم (186 مليار ريال) إحتلاله أعلى مخصصات الميزانية، في حين حصل الجيش (175 مليار ريال) أيضًا على حصة كبيرة في الميزانية في عام 2021.

حصة التنمية الصحية والإجتماعية الأعلى في ميزانية السنة المالية 2021 مقارنة بالسنة المالية 2020

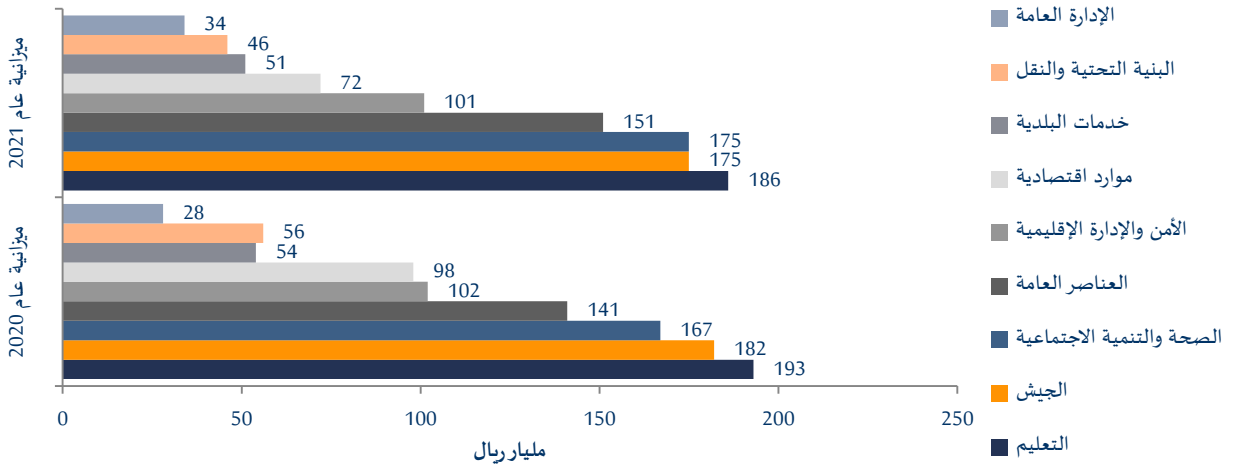

المصدر: وزارة المالية

نظرة عامة للإقتصاد

سينكمش الإقتصاد في عام 2020؛ ومن المتوقع أن يتعافى تدريجياً في عام 2021

عانى النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية، أكبر إقتصاد في الشرق الأوسط، خلال السنوات القليلة الماضية بسبب تباطؤ الطلب على النفط من قبل المستهلكين الرئيسيين، وإنخفاض أسعار النفط، ونزوح الوافدين، وتدابير التقشف مثل مضاعفة ضريبة القيمة المضافة إلى 15٪ ووقف بدل المعيشة لموظفي الدولة، للحد من عجز الميزانية. وكان إنتاج النفط من الصخر الزيتي في الولايات المتحدة مرتفعًا بشكل مستمر في السنوات الأخيرة؛ هذا، إلى جانب الآثار الاقتصادية لفيروس كوفيد-19، وإنهيار أسعار النفط في النصف الأول من عام 2020، شكل من الضغوط على كاهل إقتصاد المملكة العربية السعودية.

أدخلت الحكومة معايير التباعد الإجتماعي وأعلنت عمليات إغلاق لإحتواء إنتشار الوباء. وقد أضر هذا بالطلب على الأنشطة غير المتعلقة بالقطاع النفطي حيث أدت القيود المفروضة على الحركة داخل الدولة وإغلاق الشركات أثناء عمليات الإغلاق إلى زيادة الضغط على الإقتصاد. وقد إنخفض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 4.0٪ في النصف الأول من عام 2020 بسبب إنخفاض بنسبة 4.9٪ في إجمالي الناتج المحلي النفطي وإنكماش إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بنسبة 3.3٪. ومع ذلك، تحسن النشاط الإقتصادي في النصف الثاني من عام 2020 بسبب إعادة فتح الإقتصاد والتوقعات بالإرتفاع المطرد في أسعار النفط. وفقًا لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية بنسبة 5.4٪ على أساس سنوي في عام 2020، ولكنه من المتوقع أن يتعافى بنسبة 3.1٪ على أساس سنوي في عام 2021.

تعويض التراجع في قطاع النفط بنمو القطاع غير النفطي في 2019. من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020

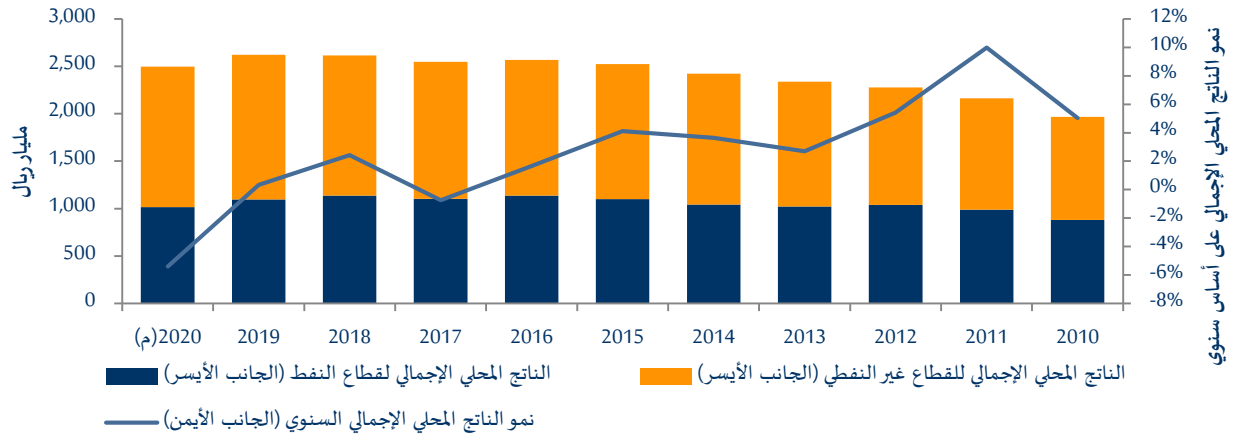

المصدر: مؤسسة النقد السعودي (ساما)، صندوق النقد الدولي، موديز، إي-إستميت

إنخفاض أسعار النفط تؤثر على إيرادات قطاع النفط

يناير 2021

لا يزال إقتصاد المملكة العربية السعودية يعتمد إلى حدٍ كبير على صادرات النفط. وقد نفذت الحكومة العديد من الإصلاحات الهيكلية لتحقيق التنويع الإقتصادي والإستدامة المالية من خلال إطار رؤية السعودية 2030. وتهدف هذه الإصلاحات إلى تقليل الإعتماد على إيرادات قطاع النفط شديدة التقلب وتعزيز الإيرادات المستقرة نسبيًا من القطاع غير النفطي، وذلك في محاولة للحد من العجز المالي. وعلى الرغم من هذه الجهود، تشير التقديرات إلى أن الإيرادات النفطية تمثل 53.5٪ من إجمالي الإيرادات للعام المالي 2020.

أدى التباطؤ في النشاط الإقتصادي في عام 2020 بسبب إجراءات الإغلاق والقيود المفروضة على السفر المحلي والدولي خلال الفترة إلى تباطؤ الطلب على النفط الخام. وبالتالي، تراجعت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها في عدة سنوات في شهر أبريل، مع إغلاق العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط في المنطقة السلبية للمرة الأولى على الإطلاق. وقد ظلت أسعار النفط مقيدة إلى حد كبير منذ ذلك الحين، في حين تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يتعافى الطلب على النفط الخام ببطء من عام 2021، بسبب تخفيف القيود وإعادة فتح الإقتصادات العالمية.

ظل إتجاه عائدات النفط ضعيفًا في عام 2020 وسط إنخفاض مستمر في أسعار النفط

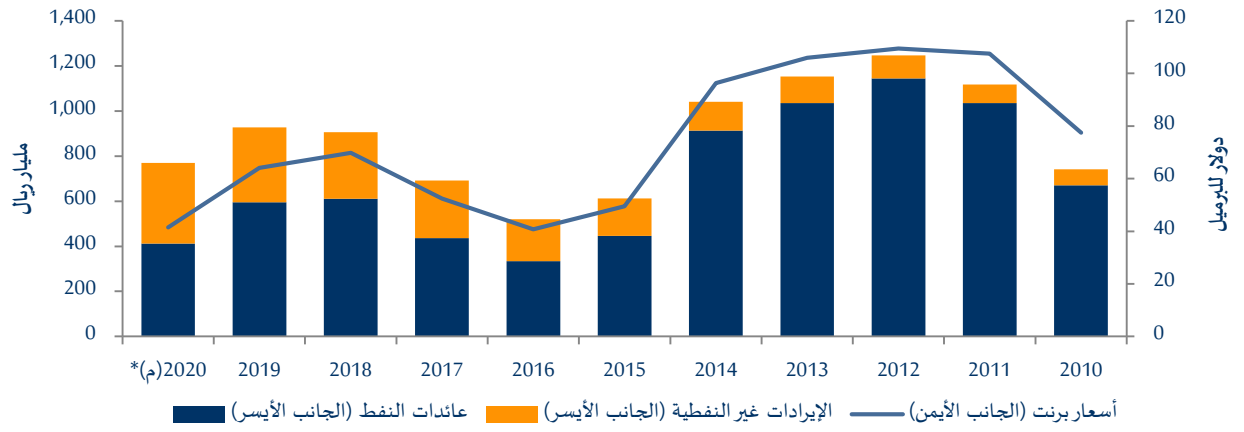

المصدر: وزارة المالية ، وكالة الطاقة الدولية، إي-إستميت

* التقديرات الأولية للإيرادات النفطية وغير النفطية وفقًا لميزانية السنة المالية 2021

صفقة دول الأوبك + تهدف لخفض الإنتاج وتحقيق الإستقرار في أسواق النفط

نفذت المملكة تخفيضات كبيرة في إنتاج النفط في عام 2019 كجزء من اتفاقية أوبك +؛ بهدف محاولة الحفاظ على أسعار النفط في النطاق المستهدف من 60 - 70 دولار للبرميل وتقليص عجز الموازنة السعودية. وقد ظل إرتفاع إنتاج النفط الصخري الأمريكي في عام 2019 وتباطؤ معدلات النمو الإقتصادي العالمي، إلى جانب التوترات التجارية المتزايدة بين الولايات المتحدة والصين، من العوامل الرئيسية المعاكسة لأسعار النفط الخام في العام الماضي، مما دفع أعضاء أوبك + للإعلان عن تخفيضات كبيرة في مستويات إنتاج النفط.

إستمرت تخفيضات الإنتاج حتى مارس 2020، ولكن مع التهديد الأكبر لوباء كوفيد-19 الذي يلوح في الأفق حول العالم، فقد الطلب على النفط بريقه. ولمكافحة تأثير الوباء، إقترحت أوبك + خفض الإنتاج بمقدار 1.5 مليون برميل يوميًا بالإضافة إلى خفض 1.7 مليون برميل في ديسمبر 2019. ومع ذلك، رفضت روسيا الإمتثال نظرًا لتزايد إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة، وبالتالي زيادة حصة الولايات المتحدة في السوق. وقد أدى ذلك إلى إندلاع حرب أسعار النفط بين المملكة العربية السعودية وروسيا، حيث ردت المملكة العربية السعودية بالإعلان عن زيادة إنتاج النفط وتقديم تخفيضات على إنتاجها النفطي.

يناير 2021

تراجعت أسعار النفط العالمية بعد الإتفاقية ما بين السعودية وروسيا. مع المزيد من المخاطر التي شكلها الوباء، وافق تحالف أوبك+ على خفض الإنتاج النفطي بمقدار 9.7 مليون برميل يوميًا في شهري مايو ويونيو 2020، و بنحو 7.7 مليون برميل يوميًا في النصف الثاني من عام 2020، و 5.8 مليون برميل في في الربع الأول من عام 2021. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط إنتاج خام أوبك + حوالي 25.6 مليون برميل يوميًا في السنة المالية 2020 ويتعافى بشكل طفيف لتسجيل متوسط إنتاج يبلغ 27.5 مليون برميل يوميًا في السنة المالية 2021.

أعلنت أوبك + عن تخفيضات كبيرة في الإنتاج في أبريل 2020 لدعم إستقرار أسعار النفط

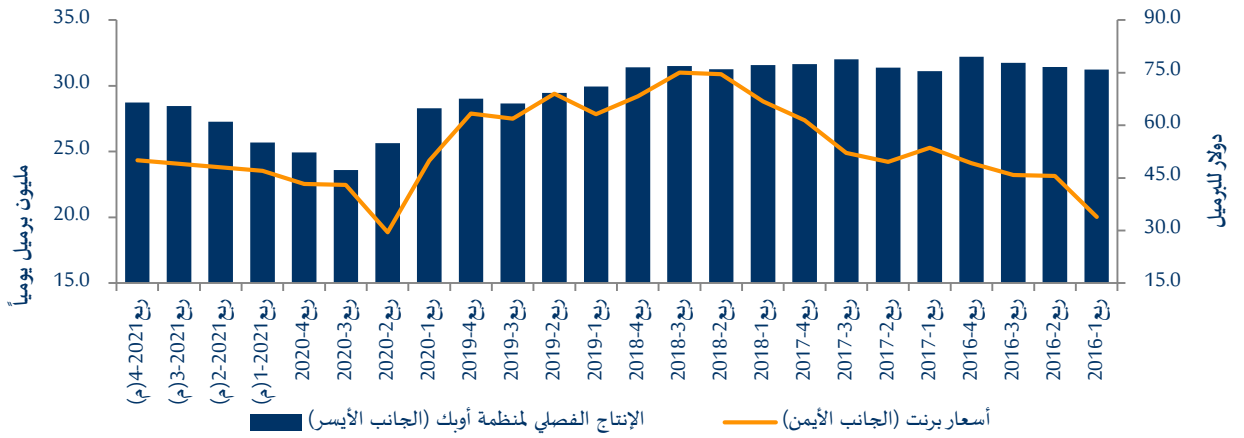

المصدر: بلومبرج، وكالة الطاقة الدولية، منظمة الأوبك، إي-إستميت

تأثر القطاع غير النفطي بالإجراءات المتخذة للتخفيف من تأثير الوباء الصحي

تواصل حكومة المملكة العربية السعودية العمل على تحقيق أهدافها الإستراتيجية المتمثلة في تنويع الإقتصاد وتعزيز مشاركة القطاع الخاص. وللحد من التعرض للصدمات الخارجية، ركزت الحكومة بشكلٍ خاص على نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، إلى جانب تحسين الإنضباط المالي والإصلاحات الهيكلية، لاسيما من خلال مبادرة الرؤية السعودية 2030. وشهد معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إتجاهاً تصاعدياً منذ إطلاق المبادرة في عام 2016 حتى 2019. ومع ذلك، وفقًا للتقديرات الأولية لميزانية السنة المالية 2021، ولأول مرة منذ عقد، من المتوقع أن يتقلص الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للمملكة بنسبة 3.0٪ في السنة المالية 2020 بسبب هذه الظروف غير المتوقعة.

الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي سيسجل نموًا سلبيًا بسبب حدث لمرة واحدة

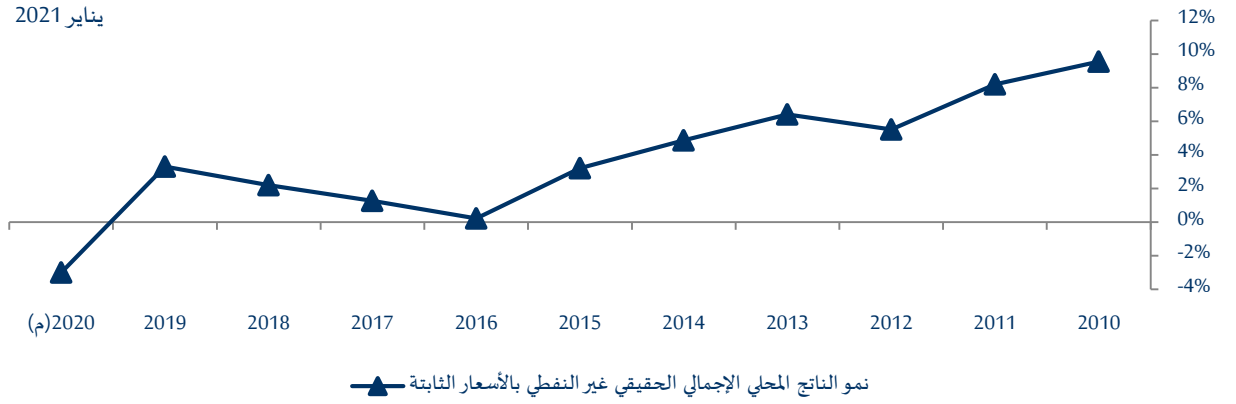

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، وزارة المالية، إي-إستميت

في النصف الأول من عام 2020، إنكمش الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للمملكة بنسبة 3.3٪، ويرجع ذلك أساسًا إلى توقف الأنشطة الإقتصادية خلال فترة حظر التجول التي أعلنتها الحكومة كإجراء إحترازي للحد من إنتشار الوباء. كما إنخفض نشاط التصنيع والخدمات بنسبة 6.6٪ و 4.5٪، على التوالي، خلال الفترة. كما تباطأ نشاط البناء بنسبة 1.3٪، وقطاع التجارة والضيافة بنسبة 6.7٪، والأنشطة المرتبطة بالنقل والتخزين بنسبة 6.1٪ في النصف الأول من عام 2020، مما أضر بالناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. وقد ظل مؤشر مديري المشتريات التصنيعي(*) أقل من مستوى 50.0 نقطة (مما يشير إلى إنكماش نشاط التصنيع) خلال الفترة من شهر مارس إلى أغسطس 2020 بسبب عمليات الإغلاق. ومع ذلك، إنتعش مؤشر مديري المشتريات إلى مستوى 51.0 نقطة في أكتوبر، مما يشير إلى بعض الإنتعاش في القطاع الخاص غير النفطي.

تقلص مؤشر مديري المشتريات التصنيعي خلال فترة الإغلاق؛ ظهور إنتعاش طفيف في الربع الثالث 2020

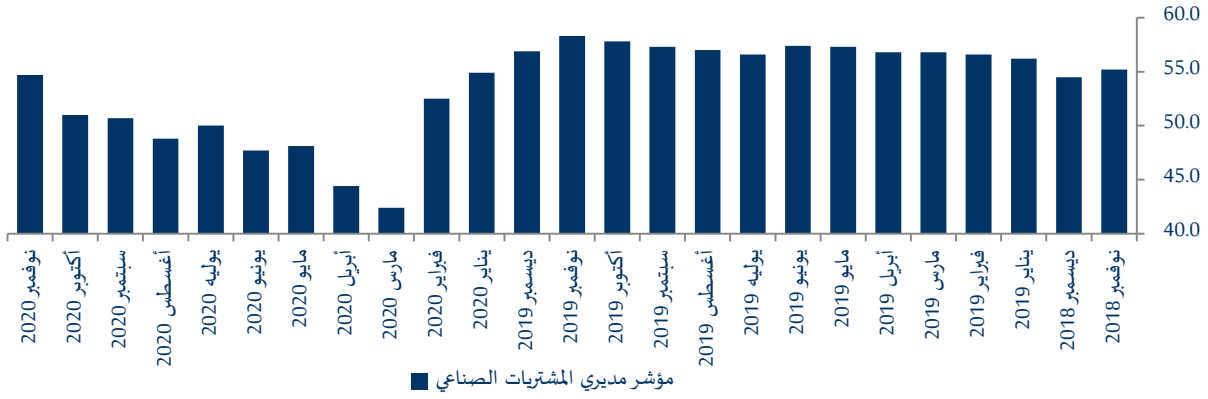

المصدر: بلومبرج

*** مؤشر ماركيت لمديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي في المملكة العربية السعودية**

يناير 2021

أدت حالة عدم اليقين الناجم عن الوباء إلى تباطؤ النشاط الإقتصادي في المملكة العربية السعودية في النصف الأول من عام 2020. وقد أثر هذا على معنويات الأعمال وإستثمارات الشركات خلال هذه الفترة. علاوةً على ذلك، قد يؤدي الإنخفاض المستمر في أسعار النفط في عام 2020 وما يترتب على ذلك من إنخفاض في الإيرادات الحكومية إلى تأخير الإعلان عن المشروعات الجديدة. وقد أدت العوامل المذكورة إلى خفض متطلبات خدمات القوى العاملة في النصف الأول من عام 2020 ودفعت معدل البطالة إلى 15.4٪ في الربع الثاني من عام 2020 من 12.0٪ في السنة المالية 2019. ومع ذلك، من المتوقع أن يستقر معدل البطالة مع تخفيف القيود ومزيد من الهجرة الجماعية للوافدين، مما قد يوفر المزيد من الفرص للسكان والمواطنين.

أدت الظروف الإقتصادية الصعبة إلى إرتفاع معدل البطالة إلى 15.4٪ في الربع الثاني من عام 2020

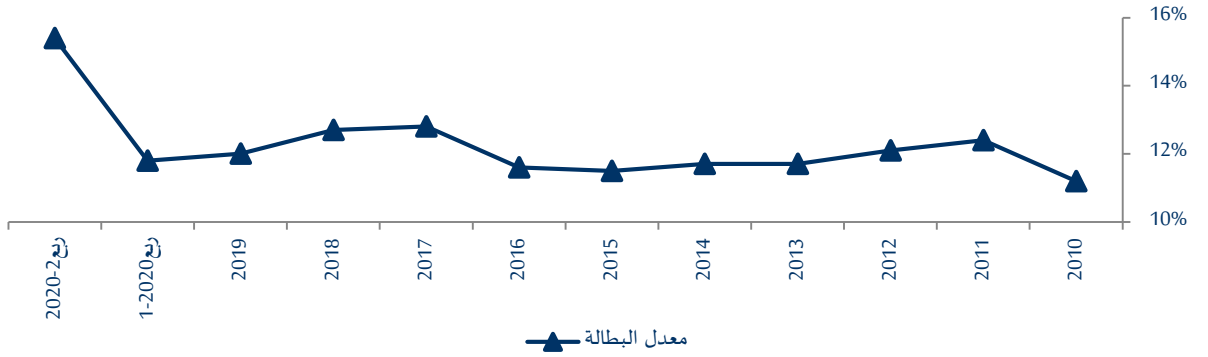

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي ، الهيئة العامة للإحصاء

الحكومة ترفع معدل ضريبة القيمة المضافة إلى 15٪ لتعزيز الإيرادات غير النفطية

تأثر النشاط الإقتصادي في المملكة إلى حدٍ كبير بالاضطرابات في سوق الطاقة العالمي، و جائحة كوفيد-19، وعمليات الإغلاق التي تلت ذلك. وقد أثر ذلك على معظم القطاعات في المملكة العربية السعودية ودفع الحكومة للإعلان عن حزم تحفيز لإخراج المملكة من الركود الإقتصادي. و تضمنت هذه الحزم إعفاءات وتأخر سداد الضرائب والرسوم التي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على الإيرادات غير النفطية وتوسع العجز المالي للمملكة في السنة المالية 2020.

لإحتواء إتساع العجز المالي وزيادة الإيرادات من القطاع غير النفطي، أعلنت الحكومة عدة مبادرات. وشمل ذلك رفع معدل ضريبة القيمة المضافة من 5٪ السابقة إلى 15٪ في يوليو 2020 وزيادة الرسوم الجمركية لسلع معينة في يونيو 2020. على الرغم من أنه من المتوقع أن

ينخفض إجمالي الإيرادات الحكومية في السنة المالية 2020، فمن المتوقع أن ترتفع الإيرادات الإضافية من زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة بشكل طفيف لتعويض الإنخفاض في إيرادات النفط.

إتساع العجز المالي في عام 2020

ساعد الدور المتزايد للقطاع الخاص في مشروعات مثل المياه والصرف الصحي والطاقة في تقليل عبء الميزانية الوطنية لتمويل هذه المشروعات، كما ساعد الحكومة في تسجيل إنفاق أقل في عام 2019 (إنخفض بنسبة 1.9٪ على أساس سنوي إلى 1,059 مليار ريال). ومع ذلك، في عام 2020، واجهت المملكة العربية السعودية أزمة مزدوجة تتمثل في إنخفاض أسعار النفط العالمية والوباء العالمي. ولمكافحة ذلك، أعلنت الحكومة عن مجموعة من الإجراءات المالية التي تستهدف المستثمرين وكذلك القطاعين العام والخاص، بما في ذلك برنامج إغاثة لتغطية 60٪ من رواتب موظفي القطاع الخاص. ونتيجةً لذلك، قامت وزارة المالية بتعديل تقديرات المصروفات للعام المالي 2020 إلى 1,068 مليار ريال مقابل 1,020 مليار ريال السابقة.

أعلنت الحكومة عن خطوات لخفض العجز المالي من خلال رفع ضريبة القيمة المضافة إلى 15٪ من 5٪ وإلغاء بدل غلاء المعيشة للعاملين في القطاع العام. ومع ذلك، تتوقع الوزارة تحصيل إيرادات أقل في السنة المالية 2020 بسبب توقع إنخفاض إيرادات النفط. وبشكلٍ عام، وفقًا لميزانية السنة المالية 2020، من المتوقع أن تنخفض الإيرادات إلى 770 مليار ريال؛ ومن المتوقع أن يتسع عجز الميزانية إلى 298 مليار ريال في السنة المالية 2020، وهو ما يمثل حوالي 12.0٪ من إجمالي الناتج المحلي لهذا العام.

بسبب إنخفاض الإيرادات الحكومية في السنة المالية 2020، من المتوقع أن تتأخر الجداول الزمنية للعديد من مشروعات البنية التحتية الضخمة في إطار الرؤية السعودية 2030 - مثل مدينة نيوم الذكية -. كما أشارت الحكومة إلى أنها قد تقلل المخصصات للمشروعات المخطط لها في إطار برنامج رؤية 2030 وتأخير أي منح عقود للمشاروعات المحتملة في ظل الظروف الحالية.

إرتفاع العجز في الميزانية لعام 2020 بسبب تدابير الإغاثة من كوفيد -19؛ من المتوقع أن تنخفض الإيرادات في عام 2020 بسبب إنخفاض عائدات النفط

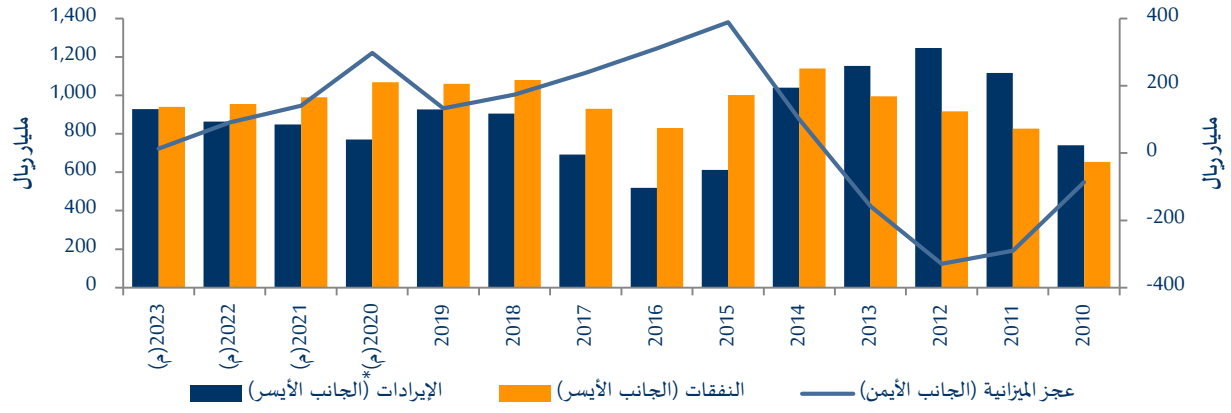

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، وزارة المالية، إي-إستميت
* التقديرات الأولية للإيرادات والنفقات حسب ميزانية السنة المالية 2021

وزارة المالية تراجع تقديرات الإنفاق لعام 2020 بسبب تدابير الإغاثة المعلنة لفيروس كوفيد-19

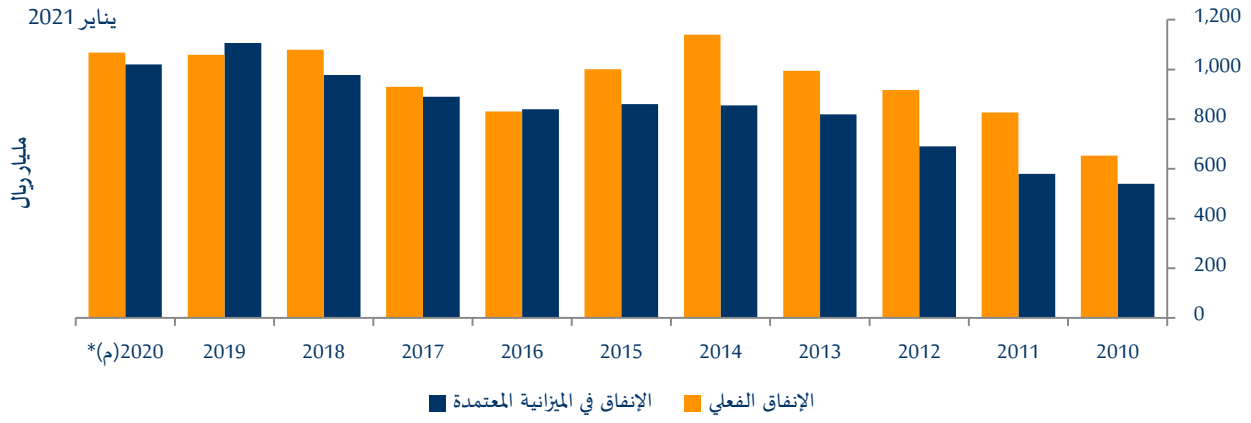

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي ، وزارة المالية
* تقديرات أولية حسب ميزانية السنة المالية 21

إرتفاع الدين الحكومي لسد العجز المالي في عام 2020

مع الوباء العالمي والإضطراب في أسواق الطاقة والذي أدى بدوره إلى ظروف غير متوقعة، نفذت حكومة المملكة العربية السعودية العديد من الإجراءات المالية وأعلنت عن تدابير تحفيزية لتخفيف العبء عن الإقتصاد السعودي. ومع ذلك، فقد أثار ذلك تكهنات بتوسيع عجز الموازنة في السنة المالية 2020. ولمعالجة هذه الفجوة، أعلنت الحكومة عن خطوات لزيادة الإيرادات من خلال معدل ضريبة القيمة المضافة الأعلى؛ والذى يهدف إلى تمويل العجز عن طريق زيادة الإقتراض والسحب من الإحتياطيات الحكومية. كما إرتفع إجمالي الدين الحكومي بنسبة 25.1٪ إلى 847.8 مليار ريال في الأشهر التسعة الأولى من عام 2020 من 677.9 مليار ريال في السنة المالية 2019، والذى نتج عن 45 مليار ريال تم جمعها من الأسواق الخارجية، وما يقدر بمبلغ 142 مليار ريال تم جمعها من الأسواق المحلية.

لمواجهة الأزمات المزدوجة وتعزيز النشاط الإقتصادي في مثل هذه الظروف المعاكسة، رفعت المملكة العربية السعودية سقف الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 50٪ من 30٪. وتتوقع أن يصل إجمالي الدين إلى 854 مليار ريال في السنة المالية 2020، وهو ما يمثل 34.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام المالي 2020. بينما يتوقع أن ينخفض إجمالي الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 32.7٪ في السنة المالية 2021. ووفقًا لمؤسسة النقد العربي السعودي، فقد إنخفضت الإحتياطيات الأجنبية السعودية بنسبة 10.4٪ إلى 1.7 تريليون ريال في النصف الأول من عام 2020 من 1.9 تريليون ريال في العام المالي 2019، حيث دعمت الإحتياطيات الخطط الإستثمارية لصندوق الإستثمارات العامة. وبالتالي، ستلجأ الحكومة إلى الإعتماد على قروض إضافية لدعم الإقتصاد والحد من العجز.

قد تلجأ الحكومة إلى مزيد من عمليات الإقتراض وسط تفاقم الوضع الإقتصادي في السنة المالية 2020؛ مستويات الديون ستظل مرتفعة حتى عام 2023

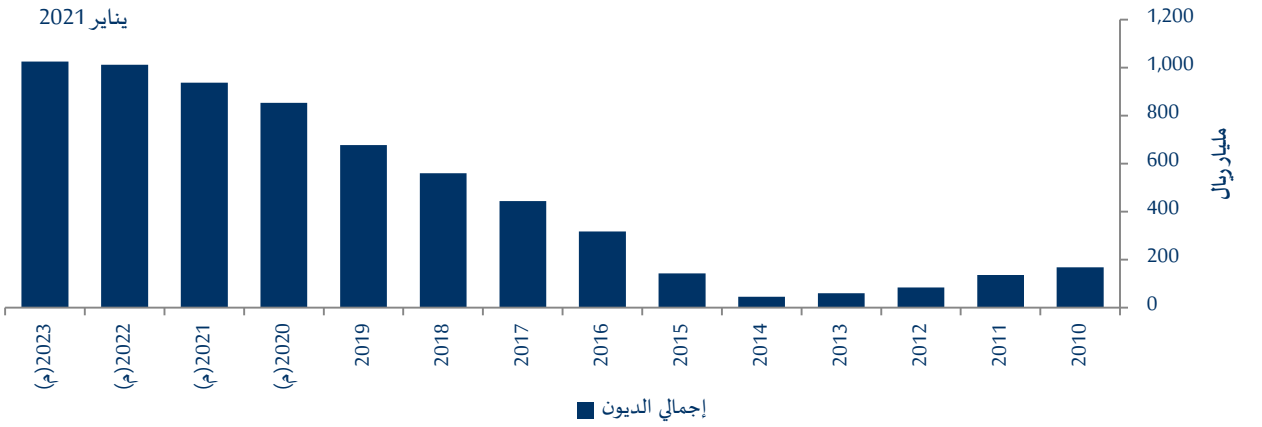

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي ، وزارة المالية ، إي-إستميت

إقتراض حكومي إضافي لتمويل عجز الموازنة في 2020

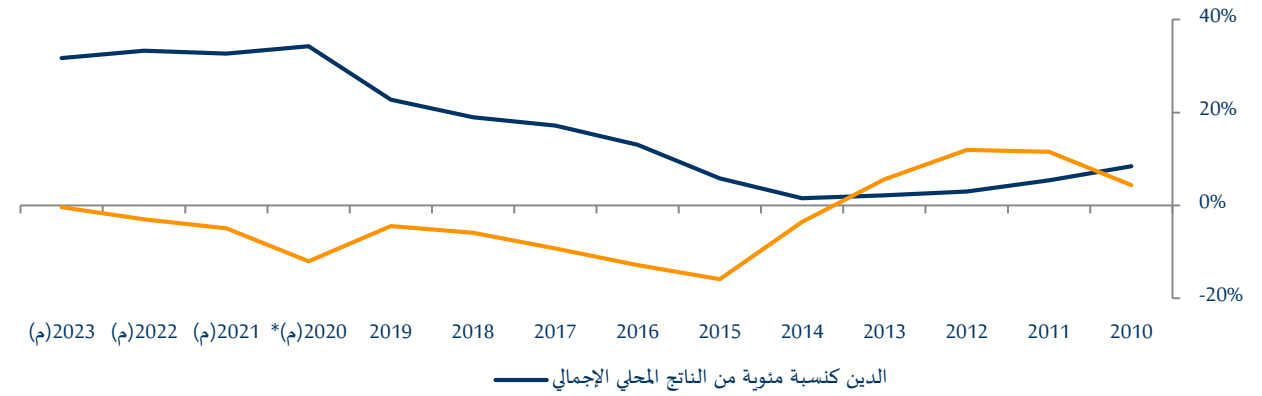

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، وزارة المالية، إي-إستميت
* تقدير مبدئي حسب ميزانية السنة المالية 2021

إرتفاع التضخم مع إرتفاع معدل ضريبة القيمة المضافة

أدخلت الحكومة ضريبة القيمة المضافة لأول مرة بنسبة 5٪ في عام 2018 لدعم الإيرادات غير النفطية للمملكة وتقليل إعتمادها على قطاع النفط. ومع ذلك، أدى تطبيق ضريبة القيمة المضافة إلى إرتفاع الأسعار ودفع التضخم في نهاية المطاف إلى 2.5٪ في 2018 من (0.8٪) في 2017. وعلى الرغم من إرتفاع التضخم في 2018، إمتص الإقتصاد تأثير تطبيق ضريبة القيمة المضافة حيث ظل الإستهلاك الخاص والناتج المحلي الإجمالي مستقرين في عامي 2018 و 2019.

ومع ذلك، أدت شدة الوضع الإقتصادي الحالي والحاجة إلى تقليل تأثير إنخفاض عائدات النفط على العجز المالي إلى إعلان الحكومة عن زيادة جذرية في معدل ضريبة القيمة المضافة من 5٪ إلى 15٪، إعتبارًا من 1 يوليو 2020. هذا من المتوقع أن تدفع هذه الخطوة التضخم إلى 3.7٪ في السنة المالية 2020، لكنها ستثبت المعدل عند حوالي 2٪ إعتبارًا من عام 2022.

إرتفاع التضخم في السنة المالية 2020 بسبب ارتفاع معدل ضريبة القيمة المضافة ؛ توقعات بالإستقرار من عام 2022

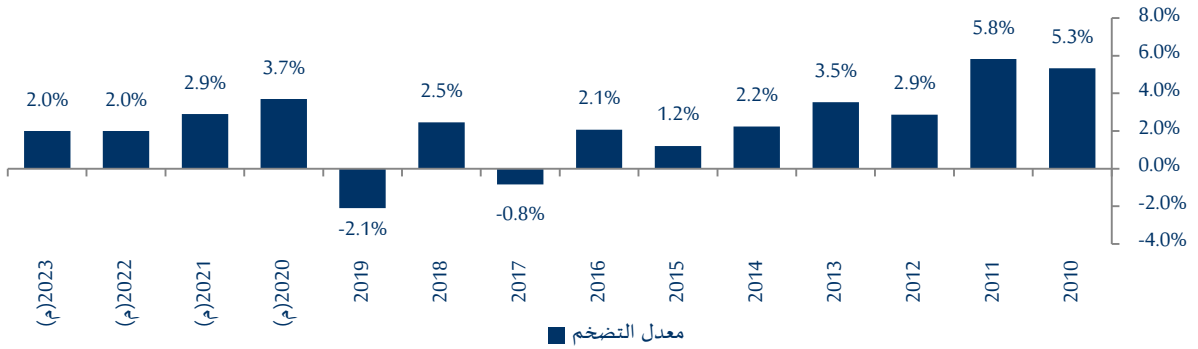

المصدر: البنك الدولي ، وزارة المالية ، إي-إستميت

تضرر الإستهلاك الخاص أثناء عمليات الإغلاق؛ بداية ظهور الإنتعاش في الربع الثالث من عام 2020

تسبب الوباء في تغيير سلوك المستهلك، مما جعلهم ينفقون أقل خلال الأشهر المتأثرة بالإغلاق في شهري أبريل ومايو 2020. وقد أشارت إلى ذلك مبيعات نقاط البيع من مؤسسة النقد العربي السعودي. بينما إرتفع إنفاق المستهلكين في شهر يونيو حيث إنغلق المشترون على ضريبة القيمة المضافة المنخفضة قبل تطبيق معدل 15٪ في يوليو 2020. ومع ذلك، ظل الإنفاق مرتفعاً في الربع الثالث من عام 2020 على الرغم من إرتفاع معدل ضريبة القيمة المضافة، مما يشير إلى تحول في سلوك المستهلك وتعافي الإنفاق.

إنخفاض الاستهلاك الخاص في العام المالي 2020 بسبب ارتفاع ضريبة القيمة المضافة وإلغاء بدل غلاء المعيشة للمواطنين السعوديين

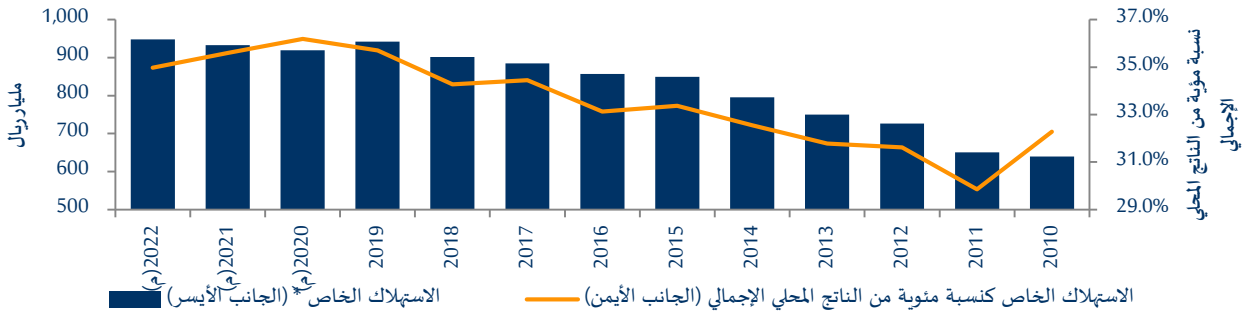

المصدر: البنك الدولي، وزارة المالية، إي-إستميت
* الاستهلاك المنزلي النهائي

التطورات الرئيسية الأخرى في عام 2020

شكلت جائحة كوفيد-19 تحديات كبيرة لعام 2020، مما أدى إلى شل معظم الإقتصادات في جميع أنحاء العالم وأثر بشكل سلبي على أنماط الحياة في جميع أنحاء العالم. وتم تسجيل أول حالة وفاة لفيروس كوفيد-19 في الصين، والتي أبلغت عن الآلاف من الحالات اليومية ومئات الوفيات اليومية في أوائل عام 2020. على الرغم من أن مدينة ووهان دخلت في حالة الإغلاق، إلا أن الفيروس تفشى الى العالم بأسره عبر وسائل التجارة والنقل والسفر. ومع الإنتقال السريع للفيروس والأعداد المتزايدة للحالات اليومية في جميع أنحاء العالم، دخلت البلدان في حالة

إغلاق وفرضت قيود السفر لوقف الوباء بالتزامن مع تطوير لقاح سريع ضد الفيروس. وقد أثرت عمليات الإغلاق العالمية على النشاط الإقتصادي؛ حيث توقع صندوق النقد الدولي أن يتقلص الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 4.7٪ وأن ينخفض حجم التجارة العالمية بنسبة 10.4٪ في عام 2020.

المملكة العربية السعودية تسجل أول إصابة بالفيروس في مارس 2020؛ ساعدت الإجراءات الإستباقية التي قادتها الحكومة في السيطرة على إنتشار الفيروس

سجلت المملكة العربية السعودية أول حالة إصابة بفيروس كوفيد-19 في 2 مارس 2020؛ وقد شهدت منذ ذلك الحين إرتفاعًا سريعاً في أعداد حالات الإصابة بالفيروس. وقد تم الإبلاغ عن أول حالة وفاة في 24 مارس 2020، وبعد ذلك تم فرض إغلاق على مستوى البلاد، وفرضت القيود على السفر. بالإضافة إلى توقف النشاط الإقتصادي، تم تعليق الدخول العام إلى أماكن الحج والأماكن المقدسة. وقد شوهد جزء كبير من الكارثة في الربع الثاني من عام 2020 حيث إقتربت حالات الإصابة بالفيروس من 200 ألف في نهاية شهر يونيو، مما جعل المملكة العربية السعودية تحتل الصدارة في أعلى عدد من حالات الإصابة في المنطقة. ومع ذلك، كان للإغلاق تأثير إيجابي في الربع الثالث من عام 2020 حيث بدأت عدد الحالات اليومية في الإنخفاض. وقد نفذت الحكومة منذ ذلك الحين فتحاً حذرًا وتدريجيًا للإقتصاد ونجحت في كبح إنتشار العدوى ومعدل الوفيات اليومي.

أجبرت الزيادة في حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19 في الربع الثاني عام 2020 الحكومة على إعلان حالة الإغلاق

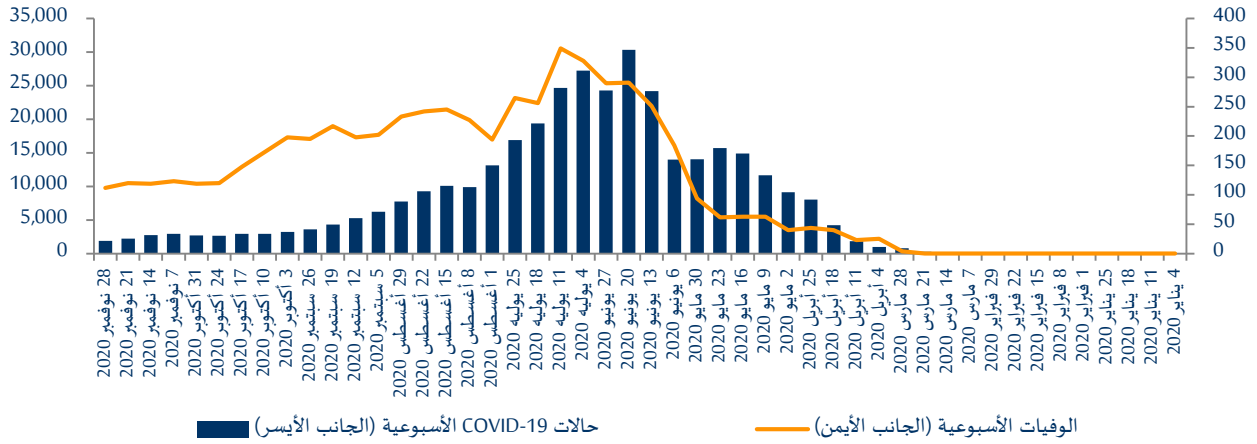

المصدر: منظمة الصحة العالمية

إعلان قيود السفر المؤقتة على العمرة والحج

أجبر الإنتشار السريع لفيروس كوفيد-19 في جميع أنحاء المملكة إعلان الحكومة السعودية قيود على العمرة والحج في الربع الثاني من عام 2020، حيث أصبحت مكة بؤرة تفشي المرض في المملكة العربية السعودية. وقد تم أداء فريضة الحج من قبل حوالي 2.5 مليون من الحجاج في عام 2019؛ في مقابل 19.2 مليون زيارة عمرة.

وتعد عائدات الحج في صميم برنامج رؤية السعودية 2030 حيث أعلنت المملكة عن العديد من مشروعات البنية التحتية التي من شأنها زيادة القدرة على إستضافة زوار الأماكن المقدسة وزيادة معدل التوظيف. وتساهم عائدات سياحة الحج بجزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. وتهدف الحكومة إلى زيادة القدرة الإستيعابية للحجاج والمعتمرين الخارجيين إلى 4.5 مليون و 30 مليون، على التوالي، بحلول عام 2030. وهكذا رفعت المملكة القيود المفروضة على العمرة في أكتوبر 2020 مع إنخفاض عدد الحالات اليومية، ولكنها سمحت فقط للمواطنين والمقيمين في المرحلة الأولى من إعادة الإفتتاح.

السعودية تعلن عن مجموعة من الإجراءات المالية لمكافحة كوفيد-19

للحد من تأثير الوباء وتحفيز النشاط الإقتصادي بصورة أكبر، أعلنت الحكومة السعودية عن حزمة تبلغ قيمتها حوالي 61 مليار دولار (228.8 مليار ريال) بشأن التدابير المتعلقة بالضرائب والتوظيف والإقراض والمدفوعات وما إلى ذلك، مع التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة. ومن بين الإجراءات المعلنة المتعلقة بدفع الضرائب تأجيل مواعيد تقديم الإقرارات الخاصة بالزكاة وضريبة القيمة المضافة والرسوم الإنتقائية وتعليق العقوبات المتعلقة بالضرائب وتسريع إسترداد الضرائب لدافعي الضرائب. وقد أعلن المسؤولون السعوديون أيضًا عن إجراءات تقشفية، بما في ذلك زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة إلى 15٪، اعتبارًا من 1 يوليو 2020 (مقابل 5٪ السابقة)، لتعزيز الإيرادات الحكومية وتقليل عجز الميزانية. علاوةً على ذلك، قامت الحكومة بإعادة تخصيصات في الميزانية بقيمة 47 مليار ريال للإضافة إلى الموارد المتاحة لوزارة الصحة لمكافحة الفيروس.

كما أعلنت الحكومة عن إجراءات مثل دفع 60٪ من رواتب الموظفين السعوديين في القطاع الخاص، و الإعفاء المؤقت من ضريبة الوافدين، وخصم 30٪ لمدة شهرين على فواتير المرافق للقطاعات التجارية والصناعية والزراعية. وفي 14 مارس، أعلنت الحكومة عن حزمة تحفيز بقيمة 50 مليار ريال للشركات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك توفير 30 مليار ريال للبنوك وشركات التمويل لتأخير سداد قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة لمدة ستة أشهر، مع توفير 13.2 مليار ريال للبنوك لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على مواصلة عملياتها اليومية ودعم نموها، وبرنامج ضمان قروض بقيمة 6 مليار ريال لتخفيف تكاليف تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

مؤسسة النقد العربي السعودي تنتهج مسار الحكومة بشأن إجراءات التحفيز

كما نفذت مؤسسة النقد العربي السعودي عدة خطوات للحد من تأثير الوباء على الإقتصاد، حيث قامت بتخفيض معدلات إعادة الشراء وإعادة الشراء العكسي مرتين بنسبة مجمعة 1.25٪ إلى 1.00٪ و 0.50٪، على التوالي، في شهر مارس 2020.

مؤسسة النقد تخفض سعر إعادة الشراء مرتين في مارس 2020 إلى 1.00٪ لتعزيز النشاط الاقتصادي

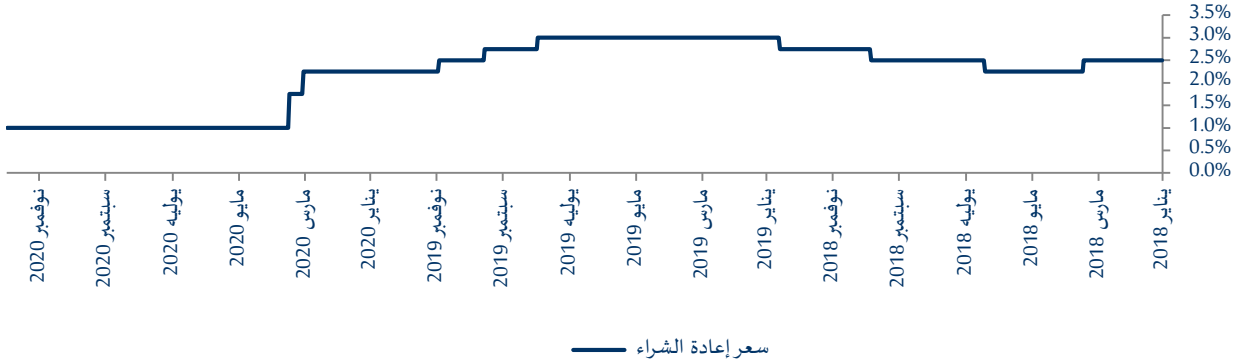

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

وفي 14 مارس، ضخت مؤسسة النقد العربي السعودي 50 مليار ريال في النظام المصرفي لتمكين البنوك من تأجيل سداد القروض الحالية وزيادة الإقراض لشركات القطاع الخاص، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما أعلن البنك المركزي أنه سيغطي رسوم معاملات نقاط

البيع والتجارة الإلكترونية لمتاجر وكيانات القطاع الخاص لمدة ثلاثة أشهر. وفي نهاية يونيو 2020، إستخدمت مؤسسة النقد العربي السعودي 74.5 مليار ريال في إطار هذه البرامج. كما طالبت البنوك بتأجيل سداد القروض الممنوحة لجميع الموظفين السعوديين لمدة ثلاثة أشهر دون فرض رسوم إضافية. وفي 1 سبتمبر، مددت هذا البرنامج لمدة ثلاثة أشهر أخرى حتى 14 ديسمبر.

صندوق التنمية الصناعية السعودي يطلق حزم بقيمة 1 مليار دولار لدعم المشروعات الصناعية

في يونيو 2020، أطلق صندوق التنمية الصناعية السعودي حزمة دعم صناعي بقيمة 1 مليار دولار للمشروعات المتضررة من الوباء. وتسمح الحزمة بتأجيل وإعادة هيكلة القروض وتوفير الإئتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة لمدة ثلاثة أشهر من نفقات التشغيل. كما سيقدم الصندوق قروضًا لمنتجي المستلزمات الطبية والصيدلانية لمدة ستة أشهر. ويهدف إلى دعم أكثر من 500 مشروع صناعي في المملكة العربية السعودية متأثر بالوباء.

آفاق عام 2021

بعد مواجهة الإقتصاد العالمي للعديد من التحديات المتعلقة بفروس كوفيد-19 في عام 2020، يستعد للإنتعاش في عام 2021. كما أن الطلب على الطاقة وأسعارها في طريقها نحو الإنتعاش المطرد، وفقًا لصندوق النقد الدولي؛ ومن المرجح أن يؤدي هذا الإتجاه إلى تحسين المالية العامة للمملكة العربية السعودية ومعالجة مخاوفها بشأن عجز الميزانية. كما تشير التقديرات الأولية لصندوق النقد الدولي إلى توقعات بتحقيق معدل نمو سنوي حقيقي للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.1٪ في السنة المالية 2021. ومن المتوقع أن يحافظ نمو الناتج المحلي الإجمالي على وتيرته الثابتة على المدى المتوسط، بدعم من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، حيث تعمل الحكومة على تعزيز القطاعات غير النفطية مثل السياحة والترفيه والرياضة والخدمات المالية والخدمات اللوجستية في إطار برنامج الرؤية السعودية 2030.

من المتوقع أن يتراجع عجز الموازنة إلى 141 مليار ريال (4.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2021 مقابل 298 مليار ريال (12.0٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2020 المتوقعة. ومن المرجح أن ينخفض الإنفاق من 1.07 تريليون ريال في عام 2020 إلى 0.99 تريليون ريال في عام 2021 حتى مع إستقرار الوضع الإقتصادي للمملكة.

من المتوقع أن تحافظ المملكة العربية السعودية على إقتراضها في حدود 30-50٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بعد رفع السقف من 30٪ في مارس 2020. ومن المتوقع أن يرتفع الدين العام إلى 937 مليار ريال (32.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2021، مقارنة بمبلغ 854 مليار ريال (34.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي) المتوقعة لعام 2020 لتمويل المشروعات في القطاعات ذات الأولوية وتعزيز الإنتاجية في القطاع غير النفطي.

صندوق النقد الدولي يرفع توقعات النمو في المملكة العربية السعودية لعام 2020 في أكتوبر؛ توقعات بانتعاش إقتصادي في عام 2021

قام صندوق النقد الدولي بمراجعة توقعاته للنمو الإقتصادي للمملكة العربية السعودية إلى (5.4٪) في أكتوبر 2020 من التقديرات السابقة التي بلغت (6.8٪) في يونيو 2020. ويرجع ذلك أساسًا إلى الإنخفاض في الحالات والوفيات اليومية المنسوبة إلى فيروس كوفيد-19 بعد يونيو 2020، مما أدى إلى تخفيف تدريجي لعمليات الإغلاق والقيود المفروضة على السفر على مستوى الدولة، وإعادة الفتح الحذر للإقتصاد، وإعلان الحكومة عن حزمة تحفيز قوية إلى حدٍ ما، وتوقعات بانتعاش مطرد في أسعار النفط. ومع ذلك، حافظ صندوق النقد الدولي على توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021 عند 3.1٪.

في سبتمبر، أكدت وكالة ستاندرد أند بورز التصنيف الائتماني للمملكة العربية السعودية عند A-2 / A-، نظرًا للمركز القوي لصافي الأصول في البلاد. وقام بمراجعة توقعاته بشأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية في عام 2020 إلى (4.5٪) من (5.0٪) السابقة.

صندوق النقد الدولي يراجع توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي إلى (5.4٪) في أكتوبر 2020؛ يبقي على توقعات النمو الإجمالي بنسبة 3.1٪ لعام 2021

توقعات صندوق النقد الدولي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪)

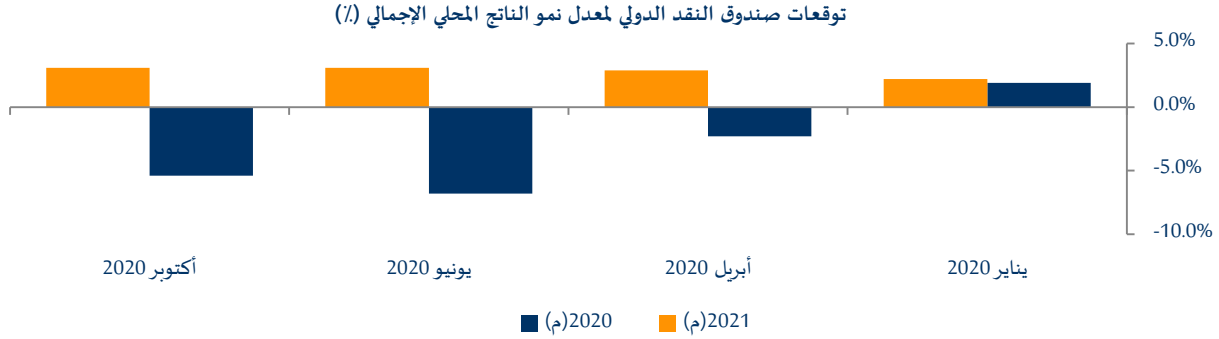

المصدر: صندوق النقد الدولي

نظرة عامة على التحديات والمخاطر

قد تؤثر العديد من المخاطر الجيوسياسية والإقتصادية على توقعات عام 2021 للمملكة العربية السعودية، حيث لا يزال النفط الخام يلعب دورًا محوريًا في إقتصاد المملكة العربية السعودية وتعتمد توقعات النمو العالمي على المدة المطلوبة لتطوير اللقاح لفيروس كوفيد-19.

التباطؤ الإقتصادي العالمي: على الرغم من وضع الخطط التي تهدف الى تنويع الإقتصاد، لا يزال الإقتصاد السعودي يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، وقد يؤدي التباطؤ في الإقتصاد العالمي إلى إخماد الطلب على النفط ويجعل من الصعب على المملكة العربية السعودية تحقيق أهداف النمو.

القضايا الجيوسياسية: قد يؤدي ضعف العلاقات بين دول الأوبك + وتجدد التوترات الجيوسياسية مثل تلك بين إيران والولايات المتحدة إلى زعزعة إستقرار أسعار النفط العالمية والحد من الإيرادات التي يمكن أن تجنيها المملكة العربية السعودية من قطاع النفط.

المدة الطويلة للوباء: قد تؤدي الموجة الثانية من العدوى والمرحلة المطولة لتطوير اللقاح إلى مزيد من عمليات الإغلاق، مما قد يعيق بشدة النشاط الإقتصادي في جميع أنحاء العالم.

أداء سوق الأسهم

تفوق مؤشر تداول على نظرائه من مؤشرات أسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي من حيث الأداء منذ بداية العام حتى عام 2020

مؤشر تداول لسوق الأسهم السعودية هو أكبر مؤشر من حيث القيمة السوقية في دول مجلس التعاون الخليجي. تاريخياً، كان يتداول على سعر يفوق نظرائه من مؤشرات أسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي؛ وإستمر الإتجاه في عام 2020. يتم تداول المؤشر بمضاعف ربحية ومضاعف القيمة الدفترية 35.1 مرة و 2.1 مرة، على التوالي، مقارنة بمتوسط دول مجلس التعاون الخليجي البالغ 20.3 ضعفًا و 1.3 مرة، على التوالي.

حقق مؤشر تداول الأداء الأفضل في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث حقق عوائد بنسبة 4.3٪ منذ بداية عام 2020 وحتى تاريخه، في حين كان مؤشر الكويت للأوراق المالية الأقل أداءً بشكل ملحوظ مع عائدات بلغت (13.1٪) منذ بداية العام وحتى تاريخه.

مؤشرات أسواق المال	مستوى المؤشر*	التغير منذ بداية العام	مضاعف الربحية*	مضاعف القيمة الدفترية*
مؤشر سوق المال السعودي	**8,747.09**	**%4.30**	**35.1 مرة**	**2.1 مرة**
مؤشر سوق قطر المالي	10,262.10	(%1.60)	17.4 مرة	1.5 مرة
مؤشر سوق أبوظبي المالي	4,964.94	(%2.20)	19.2 مرة	1.4 مرة
مؤشر سوق البحرين المالي	1,477.51	(%8.20)	14.3 مرة	1 مرة
مؤشر سوق مسقط المالي	3,643.52	(%8.50)	11 مرة	0.7 مرة
مؤشر سوق دبي المالي	2,419.60	(%12.50)	11.3 مرة	0.8 مرة
مؤشر سوق الكويت المالي	5,459.49	(%13.10)	33.7 مرة	1.3 مرة

المصدر: بلومبرج، فالكم للأبحاث، موقع تداول ؛ * إعتبارًا من 30 نوفمبر 2020

تعافى مؤشر تداول إلى مستويات ما قبل كوفيد-19 في أكتوبر 2020

شهد مؤشر تداول تقلباتٍ سعرية خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2020 بسبب الظروف غير المتوقعة التي شكلها الوباء والإنخفاض في أسعار الطاقة. وقد بدأ المؤشر عام 2020 بأداء ضعيف، حيث إنخفض بنحو 29.0٪ إلى أدنى مستوى له في عام 2020 عند مستوى 5,959.69 نقطة في 16 مارس. ومع ذلك، إنخفض معدل حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19 في الربع الثالث من عام 2020، وإعادة الإنفتاح التدريجي للإقتصاد، والإنتعاش في أسعار النفط ، وإعلان الحكومة عن حوافز مالية مواتية للتصدي للوباء، كانت من العوامل المحفزة لتعافي المؤشر إلى مستويات ما قبل كوفيد-19. ونتيجة هذه الإشارات الإيجابية، إرتفع المؤشر الى أعلى مستوى على مدى 52 أسبوعًا عند 8,747.09 نقطة في 30 نوفمبر 2020، ليسجل إرتفاعًا بنسبة 4.3٪ منذ بداية العام حتى تاريخه.

تعافى مؤشر تداول من أدنى مستوياته في شهر مارس متخذاً إتجاهاً إيجابياً منذ بداية العام حتى أكتوبر 2020؛ نمو أحجام التداول في الربع الثالث من عام 2020

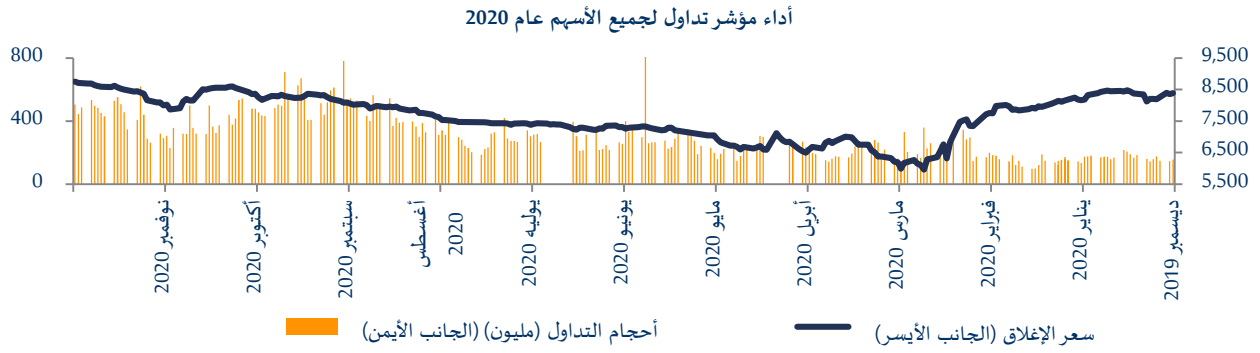

المصدر: بلومبرج، موقع تداول

أهم الإختيارات القطاعية وتوصيات الأسهم لعام 2021

تعتمد كيفية تطور الإقتصاد في العام المقبل بشكل أساسي على كيفية التعامل مع فيروس كوفيد-19 بناءً على سرعة إتاحة اللقاحات. وبالنظر إلى توقعاتنا لهذه العوامل، نعتقد أن قطاعات البنوك والتأمين والإتصالات والسلع الإستهلاكية والأسمنت ستكون القطاعات الأفضل أداءً في عام 2021. فيما يلي التفاصيل حول أسباب إعتقادنا أن هذه القطاعات تعد رهانات إستثمارية سليمة.

قطاع البنوك

نتوقع أن ينتعش النشاط الإقتصادي في المملكة العربية السعودية في عام 2021، مما سيدعم القطاع المصرفي وبالتالي يحسن نمو القروض.

من المتوقع أن تؤدي مستويات الودائع المرتفعة والإنفتاح التدريجي للاقتصاد إلى دفع النمو في عام 2021.

من المتوقع أن تتجه مستويات الأصول غير العاملة نحو الإنخفاض. وستتلقى حسابات قروض البنوك أيضًا دعمًا من حوافز مؤسسة النقد العربي السعودي البالغة 50 مليار ريال لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من الأزمة التي سببها الوباء.

إختيارنا الأفضل في هذا القطاع هو مصرف الراجحي.

قطاع التأمين وإعادة التأمين

إن قرار الحكومة بتغطية تكاليف الرعاية الصحية المتعلقة بفيروس كوفيد-19 للمقيمين من شأنه أن يقلل من المطالبات، مما سيؤدي إلى أرباح أعلى لمقدمي التأمين.

إختيارنا الأفضل في هذا القطاع هو شركة التعاونية وبوبا العربية، وهما أكبر الشركات في قطاع التأمين الصحي في المملكة العربية السعودية وأيضًا لتحقيقهم نموًا قويًا في صافي الدخل على أساس سنوي خلال الربع الثاني من عام 2020 المتأثر بالوباء.

إختيارنا الأفضل في قطاع إعادة التأمين هو شركة إعادة التأمين السعودية، والتي من المتوقع أن تحقق أرباحًا على المدى الطويل من الإتفاقية الموقعة مؤخرًا لتغطية برنامج التأمين المشترك ضد العيوب الكامنة في المملكة العربية السعودية على نحوٍ حصري.

قطاع الإتصالات

من المتوقع أن ينمو قطاع الإتصالات في المملكة العربية السعودية بقوة خلال السنوات القادمة حيث يبدو أن النمو في إستهلاك البيانات أمراً لا مفر منه في عالم ما بعد كوفيد-19.

كانت المملكة العربية السعودية من أوائل الدول التي تبنت تقنية الجيل الخامس، وقد دعمت الهيئات الحكومية والتنظيمية باستمرار تطوير البنية التحتية في هذا القطاع.

تخطط الحكومة لمنح رخصتي مشغل الشبكة الافتراضية المتنقلة في عام 2020 مما قد يزيد المنافسة في هذا القطاع. ومع ذلك، لا تزال خطط إنشاء مدن ذكية، والتي تتمحور حول البنية التحتية لشبكة الجيل الخامس وتغطيتها في إطار برنامج رؤية المملكة العربية السعودية 2030، محركًا رئيسيًا للنمو في هذا القطاع.

تبرز شركة الاتصالات السعودية وتظل الاختيار الأول لدينا نظرًا لمكانتها كشركة رائدة في السوق وأول مشغل في شبكات الجيل الخامس. بالإضافة إلى ذلك، فإن الميزانية العمومية القوية والعروض الرقمية المتنوعة تجعلها مرشحًا واعدًا في قطاع الإتصالات.

قطاع السلع الإستهلاكية

ظل قطاع السلع الإستهلاكية غير متأثر إلى حدٍ كبير بفيروس كوفيد-19 مع تغير تفضيلات المستهلكين، مما دفع بالمستهلكين إلى شراء المؤن وتناول الطعام في المنزل أثناء الإغلاق.

من المتوقع أن يكون تخفيف القيود وفتح المطاعم بمثابة الرياح الخلفية الرئيسية في الأرباع القادمة لهذا القطاع.

لا تزال شركة المراعي إختيارنا في هذا القطاع لأنها أكبر منتج للألبان في الشرق الأوسط ورائدة السوق في جميع القطاعات التي تعمل فيها تقريبًا.

ويعتبر التدفق النقدي الحر المستقر وخطط خفض الديون من العوامل الأخرى التي تشير إلى ملاءمتها للإستثمار.

قطاع الأسمنت

ظل قطاع الأسمنت مرنًا في مواجهة حالة عدم اليقين الإقتصادي بسبب جائحة كوفيد-19 والإعلان اللاحق عن الإغلاق.

بعد تسجيل إنخفاض المبيعات في شهري أبريل ومايو، سجل نموًا قويًا على أساس سنوي خلال شهري يونيو وأكتوبر.

من المتوقع أن يواصل القطاع تسجيل نمواً مستقراً في مبيعات الأسمنت بعد إعادة فتح الإقتصاد وإنتعاش النشاط الإقتصادي.

إختيارنا الأفضل في القطاع هو شركة أسمنت المنطقة الجنوبية.

الشركة	القطاع	رمز الشركة	سعر الإغلاق (ريال)*	رأس المال السوقي (مليار ريال)*	مضاعف الربحية لعام 2021م*	مضاعف القيمة الدفترية لعام 2021م*
مصرف الراجحي	البنوك	1120	74.8	187	19.5 مرة	3.4 مرة
التعاونية	التأمين	8010	84.1	10.5	20.9 مرة	3.9 مرة
بوبا العربية	التأمين	8210	125.6	15.1	20.5 مرة	4.0 مرة
إعادة التأمين	إعادة التأمين	8200	14.1	1.1	46.3 مرة	1.3 مرة
شركة الاتصالات السعودية	الاتصالات	7011	107.8	215.6	20.1 مرة	3.4 مرة
المراعي	السلع الاستهلاكية	2280	55.9	55.9	28.0 مرة	3.6 مرة
أسمنت المنطقة الجنوبية	أسمنت	3050	75.1	10.5	17.9 مرة	3.6 مرة

المصدر: بلومبرج، فالكم للأبحاث، موقع تداول

* إعتبارًا من 30 نوفمبر 2020

يناير 2021

فالكم للخدمات المالية
اتصل بنا على أرقام الهاتف أدناه
خدمة العملاء 8004298888
لخدمات الأسهم: 920004711

الفاكس أو مراسلتنا على الرقم أدناه
فاكس 2032546 11 966+
الإيميل:
addingvalue@falcom.com.sa

مراسلتنا على العنوان التالي:
صندوق بريد 884
الرياض 11421
المملكة العربية السعودية

إخلاء مسؤولية وتحذير من المخاطر

لقد تم جمع المعلومات الواردة في هذا التقرير من مصادر عامة مختلفة يُعتقد بأنه موثوق بها، وعلى الرغم من أن فالكم اتخذت كل العناية المعقولة لضمان أن الوقائع الواردة في هذا التقرير دقيقة وأن التوقعات والآراء والتنبؤات الواردة في هذا التقرير هي عادلة ومعقولة إلا أن فالكم لا تضمن دقة البيانات أو الأسعار أوالمعلومات المقدمة، ولا تتعهد بأن المعلومات أو الأسعار الواردة في هذا التقرير هي صحيحة أو خالية من أي خطأ، كما أن هذا التقرير ليس المقصود منه أن يُفسر على أنه عرض للبيع أو تقديم عرض لشراء أية أوراق مالية وبناءً عليه فإنه يجب عدم الاعتماد على دقة و/أو عدالة و/أو اكتمال المعلومات أو الأسعار التي يحتوي عليها هذا التقرير، كما أن فالكم تُخلي مسؤوليتها ولا تقبل أي التزام عن أي خسارة ناجمة عن أي استخدام لهذا التقرير أو أي من محتوياته، ولن تكون فالكم مسؤولة في أي حال من الأحوال عن محتويات هذا التقرير، والآراء والتنبؤات وتوقعات الأسعار الواردة في هذا التقرير تمثل الآراء الحالية لشركة فالكم كما في تاريخ هذا التقرير فقط وبالتالي فهي عرضة للتغيير دون إشعار، ولا تُقدم فالكم أي ضمان بأن الأسعار أو النتائج أو الأحداث المستقبلية سوف تكون متوافقة مع أية آراء أو تنبؤات أو توقعات أسعار واردة في هذا التقرير، وما ورد في التقرير من أسعار متوقعة يُمثل نتيجة مُحتملة فقط ويمكن أن لا تتحقق نهائياً، كما أن هذه الآراء والتنبؤات وتوقعات الأسعار تخضع لبعض المخاطر وعدم التأكد والافتراضات التي لم يتم التُحقق منها والنتائج أو الأحداث الفعلية في المستقبل قد تختلف بشكل كلي. وإضافة إلى ما سبق فإن أي قيمة أو سعر مذكور أو أي دخل من أي من الإستثمارات المشار إليها في هذا التقرير قد تتقلب و/أو تتأثر بالتغييرات دون أي اشعار سابق والآداء السابق ليس بالضرورة مؤشراً للأداء المستقبلي. وبناءً على كل ما سبق بيانه فإن المستثمرين قد يحصلون على ناتج أقل من المبلغ المستثمر في الأصل. إن هذا التقرير يقدم معلومات ذات طابع عام فقط ولا يأخذ في الحسبان ظروف وأهداف ومستوى المخاطرة لأي مستثمر معين، ولذلك فإن هذا التقرير لا يستهدف تقديم مشورة في مجال الإستثمار ولا يأخذ بعين الإعتبار الوضع المالي الخاص و/أو الأهداف الإستثمارية الخاصة و/أو الإحتياجات الخاصة لمن يحصل على هذا التقرير، ولذلك ينبغي علي المستثمر قبل اتخاذ أي قرار بخصوص الإستثمار أن يحصل على المشورة المستقلة من ذوي الخبرة في المجالات المالية والاستثمارية و/أو أي مستشارين آخرين حسب الضرورة نظراً لأن الإستثمار في هذا النوع من الأوراق المالية قد لا يكون ملائماً لجميع الأشخاص. لا يحق نسخ أو توزيع هذا التقرير البحثي، كلياً أو جزئياً، وجميع المعلومات والآراء والتنبؤات وتوقعات الأسعارالواردة فيه محمية بموجب أنظمة وقوانين حقوق الملكية الفكرية وحقوق الطبع والنشر في المملكة العربية السعودية.

حصلت شركة فالكم على ترخيص من هيئة سوق المال السعودي رقم (06020-37) بتاريخ 2006/05/27 و بدأت بتقديم خدماتها للمستثمرين في السوق المالية السعودية بتاريخ 2007/02/19 برقم 1010226584 الصادر بتاريخ 1427/12/04 هجري.